البرلمان يشكو غياب الحسابات الختامية... ولا يعلم سوى ٤٠٪ من أبواب صرف الأموال

نـواب: الوزارات مغلقة ولا نعرف آليـات صرف ميزانياتها

كشف نواب عن كتل برلمانية مختلفة أن بعض الوزارات المهمة "مغلقة" على نفسها ولا يمكن الوصول الى آليات صرف الموازنة فيها، مؤكدين ان وزارات النفط والكهرباء والمالية من اكثر المؤسسات ضبابية بالنسبة لمجلس النواب. وكانت عضو في التحالف الوطني كشفت امس السبت عن حصولها على معلومات تفيد بان موازنة العام المقبل تقارب مئة وثلاثة عشر تريليون دينار.

□ بغداد/وائل نعمة

وطالبت النائبة عن كتلة الفضيلة سوزان السعد في بيان تلقت "المدى" نسخة منه، السلطة التنفيذية بتقديم الحسابات الختامية لموازنة عام ٢٠١٢ وما قبلها للوقوف على اداء الوزارات ومعرفة أسباب عدم صرف المبالغ المخصصة لبعضها وما هي العراقيل التي تقف امام ذلك"، لافتة الى ان "مجلس النواب يجهل لحد الآن أين صرفت مبالغ الموازنات السابقة واذا ما عادت الى خزينة الدولة تحت اي باب وضعت" موضحة "أن تقديم الحسابات الختامية يجب أن يرافق كل موازنة يتم إقرارها". وأعربت السعد عن استغرابها "من استمرار التردي في جميع القطاعات على الرغم من ان موازنة العام الحالي وصلت الى اكثر من مئة مليار دينار" متسائلة "لماذا تعود الاموال المخصصة للوزارات في نهاية كل عام الى خزينة الدولة دون ان تنفق على المشاريع وخاصة الخدمية منها في الوقت الذي تبذل الوزارة جهدها في سبيل زيادة التخصيصات المرصدة لديها اثناء إقرار الموازنة؟". وتابعت السعد ان "موازنة العام الحالي كانت موازنة انفجارية، لكننا لم نلمس لحد الآن اي شيء على ارض الواقع "مشددة على ضرورة ان "تقف السلطة التشريعية على حقيقية صرف الاموال والابواب التي صرفت بموجبها من خلال تقديم الحسابات الختامية".وأقر مجلس النواب الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٢ بقيمة بلغت مئة وسبعة عشر ألف ومئة واثنين وعشرين الف دينار أي ما يعادل ١٠٠ مليار دولار، وتم احتسابها وفقا لتصدير النفط الخام على اساس معدل سعر قدره ٨٥ دولارا للبرميل الواحد وبمعدل تصدير قدره ٢ مليون و ٦٠٠ الف برميل من ضمنها صادرات إقليم كردستان.

من جانبها تؤكد عضو في اللجنة المالية النيابية ان " ديوان الرقابة المالية يرسل تقارير شهرية الى مجلس النواب يقدمون فيه آليات الصرف "، الا ان النائبة تصف التقارير بـ"غير الدقيقة " وان مجلس النواب يعلم ما نسبته ٤٠٪ من آليات صرف الموازنة. وتضيف النائبة نجيبة نجيب في اتصال مع "المدى " ان " مجلس النواب لم يستلم الى الآن حسابات ختامية للوزارات مصدقة من مجلس الوزراء "، متابعة " ان التقارير الواصلة الى البرلمان ليست نهائية واخر تقرير استلمناه كان لعام ٢٠١٠ وكان غير مصدق ". وتبين نجيب وهي عضو التحالف الكردستاني ان ديوان الرقابة المالية يدقق كل حسابات الوزارات ومن ثم يرسلها الى وزارة المالية لتبدي ملاحظاتها على الحسابات وأخيرا تذهب الى رئاسة مجلس الوزراء للتدقيق قبل ارسالها الى مجلس النواب. بالمقابل تقول نجيب ان الحكومة لديها مبررات بعدم التصديق على الحسابات الختامية، منها ما يتعلق بسلف قديمة لم تيم تسديدها او ان اصحابها توفوا ولم يتم اطفاؤها، متابعة " مجلس النواب لم يصادق على المادة ٢٥ في الموازنة العامة المتعلقة بالسلف الحكومية ولذلك بقيت الامور معلقة ". وتضيف نجيب ان " وزارة المالية تشكو من بعض الوزارات التي ترسل لها بيانات الحسابات الختامية مع الملاحظات التي يجب تغيرها الى ان الوزارة تتلكأ في تغير الأخطاء ". كما توضح النائبة ان البرلمان يجهل الكثير من طرق انفاق الوزارات ولايعلم سوى مانسبته ٤٠٪ فقط، مضيفة ان "لدينا بعض الوزارات الضخمة ذات الميزانيات العالية مثل وزارة الدفاع والكهرباء ومشاريعها لا تتناسب مع الأموال المخصصة لها". وتؤكد نجيب أن " الأموال المدورة لبعض الوزارات في نهاية كل عام دليل على فشل الوزارات في إدارة الأموال "مشددة على حاجة مجلس النواب الى الشفافية من قبل الحكومة في أبواب صرف الميزانية. وكشفت لجنة النزاهة النيابية في وقت سباق عن ان اللجنة تدقق في حقيقة ضياع ٧ مليارات دولار من الموازنة العامة لعام ٢٠١٢ صرفت من قبل مجلس الوزراء على تبويبات غير واضحة، واكدت اللجنة ان المبلغ المذكور لم يدرج ضمن التبويبات التي وزعت عليها اموال الموازنة العامة وبالتالي فان المبلغ يعد مفقودا او غير موجود ضمن الموازنة.

بالمقابل يذكر عضو في القائمة العراقية ان الحسابات الختامية التي وصلت الى مجلس النواب هي تقارير غير مكتملة.

ويضيف النائب احمد المساري ان " نسب الانجاز الضعيفة في المشاريع والتلكؤ في انجازها دليل على فشل ادارة الاموال المخصصة للوزارات ".

ويؤكد المساري في اتصال يوم امس مع "المدى " ان " البرلمان لا يعرف بشكل دقيق عن آليات صرف الموازنة العامة على الرغم من وردود تقارير من ديوان الرقابة المالية الا انها غير دقيقة ". يذكر ان ميزانية الدولة تعادل ميزانية أربع دول مجتمعة هي سوريا والأردن ولبنان ومصر،كما أثار تصريح وزير المالية رافع العيساوي في وقت سابق، الكثير من الجدل وذلك بعد التأكد من أن المبالغ التي أنفقت على الطاقة الكهربائية منذ ٢٠٠٣ تكفي لشراء شقة مؤثثة في منتجعات أوروبا الفخمة لكل عائلة عراقية. وكان العيساوي قد كشف " أن ١٠٧ مليار دولار هو مجموع ما انفق على الكهرباء خلال الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ ".ويقول أحد خبراء الاقتصاديين بهذا المبلغ يمكن بناء ميناء الفاو الكبير والنهر الجاف وحل أزمة السكن وبناء المصانع وتغطية المساحات الخضراء في عامة البلاد".

وأكد خبراء ان مصروفات البلاد الكهربائية تزيدُ بأضعاف على ميزانيات دول وتكفي لشراء "شركة سيمنز الكترونيك وميتسوبيشي باور وجنرال الكتريك"، فيما قطاعات مهمة في البلاد ما زالت متخلفة كالصناعة والزراعة والنقل والصحة واغلب القطاعات الاخرى.

يشار الى ان أزمة الكهرباء مضى عليها عقود طويلة وصرفت عليها أموال طائلة تعادل على سبيل المثال "ميزانية بلد بأهمية البحرين لمدة ٢٠ عاما"، ولم يحدث تغيير ملموس في ملف الكهرباء.

الى ذلك أوضح نائب مستقل في التحالف الوطني عن وجود مشكلة يعاني منها مجلس النواب في صعوبة تتبع مصروفات الموازنة العامة واليات الصرف.

وأضاف النائب المستقل جواد البزوني في اتصال يوم أمس مع "المدى " أن " الاختلاسات والفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة ونسب الانجاز الضعيفة في مشاريع الخدمة يصعب على مجلس النواب متابعته "،مضيفا ان "بعض الوزارات لا يمكن الوصول الى حساباتها الختامية وطرق صرف الأموال مثل وزارة النفط ". ويشدد البزوني عن ان "الكثير من الشخصيات المتهمة بالفساد وبهدر الأموال العامة لم يتم الوصول اليهم لانهم هربوا من العراق "، وماهو يعتبره النائب المستقل عائقا امام الوصول الى حسابات ختامية للكثير من الوزارات.

وكان النائب عن كتلة الأحرار النيابية جواد الحسناوي وصف في وقت سابق الحكومة بأنها"طاردة للخبرات" مشيرا الى ان" مجلس الوزراء والوزارات يعج بالمتملقين المقربين للأحزاب السياسية من غير ذوي الخبرة. وقال الحسناوي خلال استضافته في برنامج على احدى الفضائيات ان"تلكؤ خطط التنمية في الوزارات الحالية جاء بسبب تسلط مجموعة من غير ذوي الخبرة والذين لا يفقهون شيئا في العمل الميداني والاداري على رقاب المواطنين كونهم مقربين للأحزاب السياسية ".

واشار الى ان" الحكومات المتعاقبة في فترة ما بعد العام ٢٠٠٣ عملت على طرد الخبرات الوطنية واوكلت المهام الاستشارية والتنفيذية الرفيعة والحساسة الى اشخاص غير مؤهلين لتولي تلك المناصب كونهم يفتقرون للخبرة على اساس الولاء الحزبي ما انعكس سلبا على خطط التنمية وتقديم الخدمات للمواطنين".

وتابع الحسناوي ان"المشكلة تزداد يوما بعد آخر كون المسألة تعدت الى استهداف الكفاءات العاملة بمسميات مختلفة على اساس الانتماء لحزب البعث،لافتا الى وجود نظرية لدى بعض السياسيين بأن كل من بقي في البلاد خلال زمن النظام يعد بعثيا ويبعد عن منصبه لتسليمه الى ذوي الولاء من الاحزاب السياسية المتنفذة في السلطة".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

المشغول بهوامش صدام حسين

تجد نفسك فجأة في صالون سياسي بارز يجمع استاذا يشغل ذلك المنصب الرفيع، وأستاذا آخر يشغل منصب خبير رفيع، وقائدا أمنيا، وبعض الصحفيين. وحصيلتي من هذه اللقاءات المزيد من القصص والمعلومات التي تكشف كيف تسير دولتنا اليوم.

ان المرور بمشاكل البلد رحلة موجعة نجربها كل يوم. لكن بعض المناسبات تتيح لك ان تقوم بالولوج الى عقل دولتنا وحكومتنا كأنك "تتدلى بحبل" نحو مناطق اعمق داخل "عقل الازمة" الذي ظلت الامة مرهونة به منذ عقود.

ميزانية العام المقبل موجودة على طاولة مجلس الوزراء وهي لا تحمل جديدا عن سابقتها، سوى انها تحمل مخاطر أكبر، وتهدد بتحويل اكثر من وزير الى "عاطل عن العمل"لسنة كاملة. لقد افترضنا العام الماضي ان سعر النفط ٨٥ اما هذه السنة فرفعنا التقدير الى ٩٠. كما بنينا على اننا نصدر من النفط كل يوم ثلاثة ملايين ونصف المليون برميل، وهي مخاطرة كبيرة كما يعتقد محدثي. حين يتغير شيء وسط القلق الدولي من مشاكل العالم القديم "يفرط كل شيء وقد نعجز عن دفع الرواتب لا سمح الله".

محدثي يتصفح مسودة الموازنة ويشير الى الجداول ليوضح كيف فشل الخبراء في اصلاح اخطاء الانفاق لهذه الثروة. يقول ان المفروض ان يقدم الخبراء صيغ عمل للساسة، لكن الساسة في الغالب يرفضون الصيغ المصممة وفق المعايير الدولية، وكل ما يهمهم هو خطة انفاق مالي تأتي بالمزيد من اصوات الناخبين! والامر هذا يقوم بتحويل الخبير الى مجرد موظف يستثمر خبرته للدفاع عن رغبات السياسي وأحلامه التي لا تطابق المعايير. خبرة الخبير في العراق لا تتحول الى مقترح فني صحيح، بل هي مجرد آلة لتجميل أحلام القيادة الحكيمة.

الرجل يواصل: ستأخذ موازنة الامن والدفاع ١٥ في المائة من الميزانية، بينما ليس للصناعة والزراعة سوى اقل من ٢ في المائة لكل منهما. انه خطأ متواصل في كل موازناتنا. وفي النتيجة لم نحصل على أمن ولا زراعة ولا صناعة. هناك مليار وأربعمئة مليون دولار ستسلم فورا لاكثر من شركة من اجل التسليح، بينما تظل البلدات العراقية المطلة على الخليج العربي تشرب الماء المالح.

اكثر من وزير اكتشف حين اطلع على الموازنة انه سيظل بلا تخصيصات ولا مشاريع لمدة عام كامل. اكثر من وزير سيتحول الى "عاطل عن العمل" لان معظم الجهود تصرف نحو التسلح وأشياء اخرى تستقطب اصوات الناخبين.

القائد الامني يستمع الى سؤال شغل تفكيري طويلا: لماذا اعتقلنا ٣ آلاف مواطن بعضهم بعثي سابق، قبل نحو سنة؟ كانت التهمة "تدبير انقلاب منهجي"، ثم افرج عنهم جميعا بعد شهرين دون توضيح. يجيبك: القادة الكبار اعترفوا مؤخرا بأنهم تعرضوا الى خديعة في قصة الانقلاب. هناك من صمم هذه الخديعة ليزيد الشرخ بين زعماء الكتل!

كم خديعة اخرى في الطريق اذن؟ لا احد يدري بالضبط، لكن كل الجالسين يتحدثون عن مخاوف من انزلاق البلاد نحو التقسيم اذا ظلت القرارات تصنع على نحو ارتجالي، واستمر فريق واحد في محاولة اخضاع الجميع بالقوة، وسد الباب امام التفاهمات.

تسألهم: خلافاتكم لن تنتهي والازمات متواصلة. ولكن أليس من الممكن صناعة نموذج ادارة يجعل التنمية تنطلق الى جوار الخلافات اليومية؟ الكثير من البلدان غير مستقرة سياسيا لكن الحد الادنى من الخطط يأخذ طريقه الى التنفيذ، فلماذا كل هذا التعثر.

تطرح الاستفهام ولا تتفاجأ بإجابات مليئة باليأس، تطلب المزيد من الصبر لان علينا ان نتكيف مع التحسن البطيء جدا ونفرح به، اذ لا خيار آخر حتى الان والخشية من "انزلاق كبير" قائمة.

تسأل سياسيا كبيرا، عن سياسي آخر "صار كبيرا جدا": انت تعرفه من ١٠ اعوام وتعمل معه، هل لاحظت انه تطور من حيث الخبرة؟ فيجيبك: نعم انه يتطور ولكن بالعكس، فهو ينبش في وثائق الدولة القديمة و"يتعلم" من هوامش صدام حسين على الكتب الرسمية! كل يوم يرصد اسلوب صدام في ادارة الملف الكذائي او القضية الفلانية. كان يعارض صدام بقوة لكنه اليوم لا يخفي على زواره ان طريقة الدكتاتور السابق "كانت مناسبة لعلاج تحديات حكم العراق"! كلما عجز مستشاروه عن تقديم حل، هرع صاحبنا الى ارشيف الاخ الدكتاتور. يضيف قائلا: في الشهور الاخيرة انهمك "السياسي الكبير جدا" بهذه الوثائق اكثر من اللازم، لقد "أدمن على قراءة خط الريّس، ولكل إدمان عواقبه".

المحاصصة

مفوضية الانتخابات تشكلت وفق نائب صدري: مؤسسات الدولة تحولت إلى مكاتب للأحزاب

بغداد/المدى

قال النائب عن كتلة الأحرار التابعة الى التيار الصدري عبد الحسين ريسان ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الجديدة شكلت وفق مبدأ المحاصصة بعيداً عن الاستقلالية أسوة ببقية دوائر الدولة.

وذكر ريسان بحسب بيان تلقت "المدى " نسخة منه امس السبت ان "مؤسسات الدولة تحولت الى مكاتب لأحزاب سياسية بسبب تقسيمها على اساس عرقي وطائفي مشيرا الى أن" العملية السياسية في البلاد اريد لها ان تكون بهذه الصورة، منذ ان قام الحاكم المدني لسلطة الاحتلال في العراق بتأسيس مجلس الحكم، حيث بدأت عندها أول خطوة عملية لتقسيم البلاد". وبين أن "هذا الإجراء نتج عنه تقسيم جميع مؤسسات الدولة على أساس طائفي عرقي،بحيث تحولت الى مكاتب لأحزاب سياسية،وأصبح هناك عزل كامل لهذه المؤسسات عن المواطن". وأضاف ريسان أن" موضوع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي تم التصويت عليها من قبل مجلس النواب الشهر الماضي أصبح ضمن مبدأ المحاصصة بعيداً عن الاستقلالية اسوة ببقية دوائر الدولة". يذكر ان مجلس النواب صوت في جلسته الخميس الماضية على ثمانية من أصل تسعة من الاسماء المرشحة لعضوية مجلس المفوضين للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. كما صوت مجلس النواب في جلسته الاعتيادية الخميس"٢٧ ايلول الماضي" على كلشان كمال العضو التاسع في المفوضية العليا للانتخابات، وهي من المكون التركماني. وكان مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، صوت على الهيكلية الإدارية للمفوضية، وتم اختيار سربست مصطفى رئيسا للمفوضية، وكاطع الزوبعي نائبا له، ومقداد الشريفي ليكون رئيسا للادارة الانتخابية، ووائل الوائلي مقررا للمجلس. يشار الى ان الاسماء التسعة التي صوت عليها البرلمان هي سرور عبد حنتوش، وكلشان كمال، وصفاء ابراهيم جاسم حسن الموسوي، وسربست مصطفى رشيد، ومحسن جباري حسن محمد، وكاطع مخلف الزوبعي، ووائل محمد علي الوائلي، ومقداد حسن صالح الشريفي، وسيروان احمد رشيد عزيز.

"الوسط" لا تمانع اعتماد ورقة الإصلاح الكردستاني: لا حل للأزمة إلا باتفاق قادة الصف الأول

متابعة /المدى

قال التحالف الكردستاني إن مشكلة البلاد السياسية لا تحل إلا بجلوس قادة الصف الأول من القادة السياسيين على طاولة الحوار، وان المشاكل السياسية ليست مشاكل هيئة وإنما مشاكل حقيقية وعميقة تهدد العملية الديمقراطية التي بدأت ما بعد العام ٢٠٠٣. فيما أكدت كتلة الوسط المنضوية في القائمة العراقية أنها لا تمانع من اعتماد ورقة التحالف الوطني في المؤتمر الوطني المزمع عقده بين الكتل السياسية في حال كانت هذه الورقة مستوعبة لمطالب الكتل، فيما دعت رئيس الوزراء نوري المالكي الى عدم وضع شروط لحضور المؤتمر.

فقد أكدت النائبة عن التحالف الكردستاني أشواق الجاف ان مشكلة العراق السياسية لا تحل الا بجلوس قادة الصف الاول من القادة السياسيين على طاولة الحوار، موضحة ان المشاكل السياسية ليست مشاكل هيئة وانما مشاكل حقيقية وعميقة تهدد العملية الديمقراطية التي بدأت ما بعد العام ٢٠٠٣.

وقالت الجاف في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه امس السبت ان "حضور اقطاب العملية السياسية في الاجتماع الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني مهم جدا ولاسيما رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني وزعيم القائمة العراقية اياد علاوي ورئيس التحالف الوطني ابراهيم الجعفري و رئيس المجلس الاعلى الاسلامي السيد عمار الحكيم ورئيس الحكومة نوري المالكي وزعيم الحزب الاسلامي اياد السامرائي وغيرهم من القادة الذين لهم دور فاعل واساسي في احلال الديمقراطية في البلاد".

وتابعت أن "حضور قادة الصف الأول مهم جدا لانهم اصحاب قرار في كثير من الامور حتى وان كانوا يمثلون كتلا سياسية الا ان تشاورهم من خلال كتلهم مع الاحزاب والاطراف الاخرى يؤثر بشكل ايجابي على نقل افكار الكتل الممثلة للشعب داخل المؤتمر الوطني المزمع عقده قريبا".

ولفتت الجاف الى ان "وجود ممثلين عن كل مكونات الشعب من كتل وأحزاب سياسية سواء أكانت داخل او خارج قبة البرلمان من التي لم تحصل على فرصة للتمثيل في مجلس النواب مهم جدا للوصول الى حل بشكل جذري وفق الأطر الدستورية والسقوف الزمنية".

واشارت الى ان "استمرار الاحباطات السياسية بدأت تهدد الديمقراطية بشكل فعلي وتهدد واقع حقوق الإنسان الذي أصبح مترديا جدا بالنسبة لملف الخدمات وتمتع المواطن بحقه المشروع الذي كفله الدستور".

وبينت الجاف ان "حضور قادة الصف الأول من قادة الكتل في الاجتماع الوطني مرهون بوضع حلول جذرية تضع حدا للخلافات لا ان يكون الاجتماع فقط لإبداء السلام ونتمنى من هذا الاجتماع ان يهيئ الأرضية المناسبة للحلول الجذرية لننتهي من دوامة الاحباطات السياسية".

الى ذلك قال النائب عن كتلة الوسط المنضوية في القائمة العراقية محمد اقبال في حديث لـ"السومرية نيوز"، إنه "إذا كانت ورقة التحالف الوطني مستوعبة لمطالب الكتل فلا ضير ان نحضر الاجتماع الوطني ضمن هذه الورقة"، مبينا أن "كتلة الوسط لم تطلع حتى الآن على الورقة المقدمة سوى على الخطوط العريضة منها".

ودعا اقبال "رئيس الوزراء نوري المالكي الى عدم وضع شروط لحضور المؤتمر الوطني"، مؤكدا ان "وضع الاشتراطات المسبقة سيؤدي الى رد فعل سلبي من الاطراف الاخرى واشتراطات جديدة مما يجعلنا نعود الى نفس الدوامة".

وأضاف اقبال أن "الورقة لم تكتب ولم تقدم بشكل رسمي للكتل وإنما طرحت على شكل أفكار تتعلق باتفاقية اربيل وإجراء الإصلاحات على السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية"، مشيرا إلى أن "تفاصيل الامور لم تدون بشكل مكتوب".

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي ابدى، أمس الجمعة (٥ تشرين الاول الحالي)، استعداده لحضور أي اجتماع وطني يهدف لحل الخلافات السياسية، مشترطا في الوقت ذاته اعتماد ورقة الإصلاح التي أعدها التحالف الوطني، فيما أكد انها شملت جميع الأوراق التي قدمت حتى الآن.

وتضمنت ورقة الإصلاح التي أعدها التحالف الوطني، ٧٠ مادة أبرزها حسم ولاية الرئاسات الثلاث والوزارات الأمنية والتوازن في القوات المسلحة والهيئات المستقلة وأجهزة الدولة المختلفة.

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني دعا خلال استقباله رئيس الحكومة نوري المالكي، أمس الاول (٤ تشرين الأول ٢٠١٢)، الأطراف السياسية إلى إبداء نوع من المرونة للحفاظ على المكتسبات الوطنية وتطوير مؤسسات الدولة، فيما أكد المالكي دعمه لمساعي طالباني لحل المشاكل التي تعترض العملية السياسية.